تحليل اثر الايرادات العامة في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق (٢٠٠٣ – ٢٠١٨)

الباحث– علي حسين زغير أ.م. د حاتم كريم بلحاوي القريشي
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة واسط

المستخلص :–

تعد السياسة المالية من الادوات الرئيسية لتطبيق السياسة الاقتصادية للدولة و الوصول الى اهدفها عن طريق استعمال احد ادواتها الايرادات العامة والاهداف هي تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع و اشباع حاجات افراد المجتمع . و لقد جاء هذا البحث ليبين اهم التطورات التي حصلت في الاقتصاد العراقي من خلال السياسة المالية و ادواتها و تقدير فعاليتها في تنشيط الاقتصاد العراقي .

حيث يهدف البحث الى تحليل اثر السياسة المالية في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨) و معرفةُ العلاقة في ما بين السياسة المالية و القطاع الصناعي. ان السياسة المالية و عبر ادواتها المتمثلة (الإيرادات العامة ، النفقات العامة و الموازنة العامة) لم تؤدي دورها المطلوب في رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي و هذا احد اهم الاستنتاجات و التوصيات التي توصل لها البحث .

المقدمة :

تعتبر السياسة المالية اهم الادوات التي تستخدمها الادارة الاقتصادية للبلد ، اذ تحتل اهمية استثنائية في التأثير الكبير على مجمل النشاط الاقتصادي من خلال ادواتها (الايرادات العامة ، النفقات العامة ، الموازنة العامة) والعمل على زيادة مستوى النمو الاقتصادي ، لذا احتلت السياسة المالية مكانة هامة في السياسات الاقتصادية للدولة باعتبارها احد الاساليب المهمة لإدارة

الاقتصاد الوطني ونتيجة لتوسع دور الدولة ووظائفها من خلال ادواتها المالية فأن الانظمة الاقتصادية وعلى اختلاف انواعها تهدف ومن خلال تلك الادوات الى الاسراع في عملية النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعيَة وغيرها من الاهداف الاستراتيجية .

لقد عانى الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث (٢٠٠٣ – ٢٠١٨) من ظروف صعبة ، أرهقت بنيته الاقتصادية الاساسية، مما ادى الى تراجع الاداء الاقتصادي بشكل عام ، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وغيرها من المشاكل والاختلالات الهيكلية بسبب عجز الحاصل في الموازنة العامة ، والتغيرات البنيوية في الاقتصاد العراقي ، مما انعكس سلباً على دور السياسة المالية في خلق بيئة استثمارية مناسبة تعمل على استقطاب القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المحفز والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية . لقد ارتبطت السياسة المالية في العراق بطبيعة الظروف السياسة والاقتصادية ، اذ شهد العراق عجزا مالياً متواصلاً طيلة مدة البحث ، القى بظلاله على جميع مفاصل الانشطة الاقتصادية في العراق ، ولم تؤدي السياسة المالية دورها المطلوب .

فرضية البحث :

يفترض البحث هناك علاقة بين الايرادات العامة وبين مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الا ان هذه العلاقة تميزت بضعفها في التأثير على اداء الاقتصاد العراقي .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في أن السياسة المالية في العراق ومن خلال ادواتها المالية متباينَة من حيث تأثيرها على مجمل النشاط الاقتصادي ولم تتمكن من حل المشاكل التي يعانى منها الاقتصاد العراقي ولاسيما ادائها الاستثماري من خلال تنشيط القطاع الصناعي في العراق .

اهمية البحث :

تنطلق اهمية البحث من كون القطاع الصناعي يعتبر احد اهم القطاعات ذات القيمة المرتفعة ، اذ يعتبر القطاع الصناعي في العراق واحد من اهم القطاعات الاقتصادية الضرورية لدعم الاقتصاد الوطني ، وتأتي اهمية الدراسة من خلال الدور الذي يمكن ان تلعبه السياسة المالية وادوتها في التأثير على القطاع الصناعي ورفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي العراقي .

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للتحقق من مدى صحة الفرضية كما تهدف الى تحقيق اهداف فرعية اخرى منها :-

١. تحليل واقع السياسة المالية في العراق (الايرادات العامة)

٢. توضيح مدى مساهمة السياسة المالية وادواتها للتأثير في القطاع الصناعي ونسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي عن طريق التعرف على السياسة المالية وادواتها ومساهمتها في دعم القطاع الصناعي في الاقتصاد العراقي.

٣. تقدير علاقة دالية بين الايرادات العامة ونسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي العراقي .

المبحث الاول :- السياسة المالية مفهومها و ادواتها

أولا : مفهوم السياسة المالية :-

يمكن تعريف السياسة المالية على انها (استخـــدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها لما يحقق غاياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ظل ما تتبعه من عقائد وبحدود مواردها وامكاناتها المتوفرة مع الاخذ بنظر الاعتبار درجة تطورها وتقدمها الاقتصادي) .[١] وقد عرفها بعض العلماء بأنها (السياسة التي تستعمل الحكومة برنامجها في ايراداتها ونفقاتها والموازنة العامة لها وذلك بهدف انتاج اثار مطلوبة والابتعاد عن الاثار الغير مطلوبة في ظل ما تعتنقـــه من مبادئ [٢] وتعرف السياسة المالية (هـــي جزء من سياسة الدولة الذي يتعلق بتحقيق ايرادات الدولة عن طريق الضرائب و غيرها و ذلك بتقرير مستوى و نمط انفاق هذه الايرادات) .[٣]

---

(١) عوف محمد الكفراوي ، السياسة المالية والنقدية في ظل النظام الاسلامي ، مكتبة الاشعاع ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية ، ١٩٩٧ ، ص ١٤٤.

(٢) هشام مصطفى الجمل ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦، ص ٧ .

(٣) علي عبد محمد سعيد الراوي ، اتجاهات ومهام السياسة الاقتصادية المناسبة للاقتصاد العراقي . كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠٠.

ويمكن تعريفها بأنها (مجموعه من الاهداف والاجراءات والتوجيهات والنشاطات التي تتبعها الدولة في التأثير على الاقتصاد بهدف المحافظة على الاستقرار والتنمية ومعالجة كافة الظروف وان هذا التعريف يوضح ان السياسة المالية هي احد ادوات الدولة للتأثير على الاقتصاد من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة وهذا يعني ان تستخدم الحكومة برنامج الايرادات والنفقات العامة التي تنتظم في الموازنة العامة لتحقيق الاثار المطلوبة في التنمية ومعالجة مشاكل الاقتصاد [١].

ثانيا :- :- ادوات السياسة المالية .

تعد ادوات السياسة المالية من الوسائل التي تستعملها الحكومة للتأثير على حركة المؤشرات الكلية الاقتصادية فيؤدي ذلك الى تحقيق الاهداف المطلوبة وان تلك الادوات قد تختلف من دولة الى دولة اخرى و ذلك بحسب درجة التقدم التكنولوجي ومعدل النمو الاقتصادي ولا توجد ادوات معينة لمعالجة ظواهر محددة فقد تلجئ الحكومة في بعض الأوقات لاستعمال العديد من الادوات للوصول الى الاهداف المطلوبة. وتتكون ادوات السياسة المالية مما يأتي :-

- **السياسة الانفاقية للدولة .**

يعد الانفاق العام احد ادوات السياسة المالية بشكل خاص وكأداة من ادوات الاقتصاد العام بشكل خاص وحينما كان مبدا الدولة الحارسة للنظام الاقتصادي هو الشائع لم تكون السياسة المالية ثقلا كبيرا و كان دور الدولة في الاساس هو الدفاع والامن والقضاء لذا كانت الدولة تطالب بتقليص الانفاق العام الى ادنى مستوى وتقليل نشاط الدولة الاقتصادي ووضع التقليديون (الكلاسيك) حدودا لانفاق العام بوصفه نفقات غير منتجة ومع تقدم النشاط الاقتصادي اخذت الدولة تخرج من فكرة الحياد المالي وصارت المسؤولة عن تحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومن ثم زيادة الانفاق العام . [٢]

---

(١) محمود حسين الوادي و زكريا احمد عزام . مبادئ المالية العامة . عمان . دار الميسرة . ٢٠٠٧. ص ٢١٢.

(٢) برنية واسمون ، اصول الاقتصاد الكلي ، ترجمة ابراهيم شمس الدين ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ١٥٥

- **السياسة الأيرادية للـــدولة .**

ان مـــن الادوات المهـــمة فـــي السياسة الـــمالـــية هـــي السياســـة الايـــرادية لـــما لهـــا مـــن أثـــر عـــلى مجـــمل الاوضاع الاقتصاديـــة و الاجـــتـــماعـــيـــة اضافـــاً الـــى وضيفـــتـــهـــا فـــي تـــغـــطـــية النـــفـــقـــات الـــعـــامة واصبحـــت مـــن الادوات الـــمهـــمة الـــتي تـــمنـــع بعـــض النـــشاطـــات الـــغـــير مـــرغـــوب بهـــا و كـــذلك تـــوجـــيه الاستـــثمار بالشكـــل صحـــيح و يـــمكـــن تجـــزئة السياسة الايراديـــة للـــدولـــة الى ما يأتـــي:-

أ- السياسة الـــضريبية :

الضريبة تعرف على انها مبلغ من النقود يدفع من قبل الافراد بشكل اجباري الى حكوماتهـــم بهدف تمويل خدماتها وبصورة دورية و بهدف تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية كما انها تكون محددة وفقا للقوانين والمعدلات والقواعد والاسس المقررة بدون تلقي مقابل مباشر .[١]

ب- السياسة الاقراضية .

تعتبر السياسة الافتراضية من ادوات السياسة الايرادية في السياسة المالية وتلجا الدولة الى هذه الاداة لأمرين هما :-[٢]

الاول : حينما تكون الضرائب في اقصى حدودها **الثاني** : حينما تكون هنالك ردود افعال اجتماعية عنيفة اتجاه الضرائب و بســـب ما تعانيه اغلب الموازنات لدول العالم من ظاهرة العجز المالي اصبحت القروض وسيلة استـــثنائية و غير عادية لذا تقوم وزارة المالية في كل دولة بترتيب عملية إطلاق السندات العامة و تسويقها و تسديد فوائدها و تختلف الـــقروض العـــامة عن الضرائب من حيث الية التدخل حيث لا تؤدي القروض العامة نفس الاثار التي تؤديها الضرائب القروض تستخدم لتمويل المشاريع العامة المشاريع الخاصة بالبنية التحتية او خسارة انشاء معامل حكومية لا تتوافر اليها اعتمادات مالية كافـــية و هذا يعني ان القرض

---

(١) جامعة القدس المفتوحة :محاسبة ضريبة الدخل، ط ١،عمان، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ١٩٩٨، ص ٧

(٢) طاهر الجنابي ، علم المالية و التشريع المالي ،دار الكتب جامعة الموصل ، بدون سنه ،ص٢٣١

يشجع المستثمرين و تساعد في تطوير الانشطة الاقتصادية و تساهم في خفض معدلات التضخم حيث تتمكن عبر تلك السندات من امتصاص السيولة النقدية الزائدة و بالتالي خفض معدلات التضخم .[١]

المبحث الثاني :- تحليل الايرادات العامة في العراق للمدة(٢٠٠٣ – ٢٠١٨)

تنقسم الايرادات العامة في العراق الى ثلاثة اقسام وهي :-

اولا:- تحليل الايرادات النفطية .

يعتمد العراق وبنسبة تتراوح ما بين (٩٠% - ٩٥%) من الايرادات العامة على الايرادات النفطية ، وادى ذلك الاعتماد بالمقابل الى انخفاض نسبة مشاركة القطاعات الاقتصادية الاخرى في تمويل الموازنة العامة .[٢] ويمكن من خلال الجدول (١) تحليل الايرادات النفطية خلال المدة (٢٠٠٣- ٢٠١٨) .

نلاحظ من الجدول ان الايرادات النفطية هي صاحبة النسبة الاكبر في الايرادات العامة وبسبب ارتباط ايرادات النفط الخام بأسعار النفط بالسوق العالمية للنفط الخام ادى ذلك الى تذبذب الإيرادات النفطية خلال مدة البحث وان اعتماد الدولة على مورد واحد في تمويل الموازنة يؤدي الى حدوث اختلالات هيكلية في نسبة مساهمة القطاعات الاخرى بالإيرادات العامة لذا نلاحظ ما يأتي :-

(١) حمدي الصباحي ، دراسة في الاقتصاد العام والسياسة المالية ،الدار المغربية للنشر ، المغرب ،١٩٩٢،ص١٧٠

(٢) قانون الادارة المالية و الدين العام رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤

جدول (١) الايرادات النفطية ونسبتها من الايرادات العامة ونسبة نموها للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٨)

مليون دينار

السنة	الايرادات العامة	الايرادات النفطية	نسبة الايرادات النفطية من الايرادات العامة%	النمو السنوية للإيرادات النفطية %
2003	5065758	4728387	93.34	
2004	32982739.3	32593011	98.82	589.31
2005	40502890.1	39448514	97.40	21.03
2006	49055545.3	46873201	95.55	18.82
2007	54599451.2	51949251	95.15	10.83
2008	80252181.7	76297027	95.07	46.87
2009	58232049	50190202	86.19	-34.22
2010	63324963	62594168	98.85	24.71
2011	92671371	90306176	97.45	44.27
2012	109607148.2	106132616	96.83	17.53
2013	103377909.8	101078990	97.78	-4.76
2014	99402199.6	98145678	98.74	-2.90
2015	68176606.8	65876456	96.63	-32.88
2016	57797672.4	56423236	97.62	-14.35
2017	77335955	65071900	84.14	15.33
2018	60177113	58756843	97.64	-9.70

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على :-

العمود(١ و ٢) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية. نشرات مختلفة .

العمود(١ و٢) وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة. قانون الموازنة العامة للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٨) .

العمود (٣ و ٤) من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول.

- بلغ حجـــم الايرادات العامة في عام (٢٠٠٣) (٥٠٦٥٧٥٨) وكانت حجم الايرادات النفطية (٤٧٢٨٣٨٧) مليون دينار حيث كانت نسبة الإيرادات النفطية من اجمالي الايرادات العامة (٩٣.٤%) وهي تمثل نسبة عالية قياساً مع الايرادات الاخرى ويرجع

سبب ذلك الارتفاع في الايرادات النفطية الى ارتفاع حجم الصادرات النفطية العراقية والارتفاع الحاصل في اسعار النفط في السوق العالمية في تلك الفترة .

- استمر الارتفاع بالإيرادات العامة حيث بلغ حجم الايرادات (٣٢٩٨٢٧٣٩.٣) عام (٢٠٠٤)وكذلك ارتفعت الايرادات النفطية لتشكل نسبة مرتفعة من اجمالي الايرادات حيث بلغت (٩٨.٨١%) وبمعدل نمو سنوي مرتفع (٥٩٨.٣%) .

- فيما يخص الاعوام (٢٠٠٦,٢٠٠٥) فان الارتفاع بالإيرادات النفطية في تلك السنوات لازال مستمرا حيث بلغ حجم الايرادات العامة في عام (٢٠٠٥) (٤٠٥٠٢٨٩٠.١) وكان مستوى الايرادات النفطية (٣٩٤٤٨٥١٤) مليون دينار وكانت نسبة الايرادات النفطية لنفس السنة (٩٧.٣٩%) ومعدل النمو بلغ (٢١.٠٤%) وفي عام(٢٠٠٦) بلغ حجم الايرادات النفطية (٤٩٠٥٥٤٥.٣)وكانت الايرادات النفطية (٤٦٨٧٣٢٠١) مليون دينار حيث كانت نسبة الايرادات النفطية (٩٥.٥٥%) من اجمالي الايرادات و بمعدل نمو (١٨.٩%).

- بلغ اجمالي الايرادات العامة (٨٠٢٥٢١٨١.٧) عام (٢٠٠٨) و كانت الايرادات النفطية قد بلغت (٧٦٢٩٧٠٢٧) مليون دينار وكانت نسبة الايرادات النفطية (٩٥.٠٧%) وبمعدل نمو (٤٦.٩%) و يعود سبب هذه الزيادة في الايرادات العامة وخاصاً في الايرادات النفطية في السنوات الاربعة السابقة الى الارتفاع المستمر في اسعار النفط الخام .

- انخفض اجمالي الايرادات العامة في عام (٢٠٠٩) لتبلغ في تلك السنة (٥٨٢٣٢٠٤٩) وذلك بسبب انخفاض الايرادات النفطية الى (٥٠١٩٠٢٠٢) مليون دينار وبنسبة مساهمة في اجمالي الايرادات بلغت (٨٦.١٨%) وقد حققت الايرادات النفطية نموا سالبا في سنة (٢٠٠٩) قدرة (٣٤.٣%) و يعود السبب في هذا الانخفاض الى انخفاض الايرادات النفطية الى انخفاض اسعار النفط في السوق النفطية بسبب تأثيرات الازمة المالية العالمية حيث تضرر العراق كثيرا من هذه الازمة ذلك لان الميزانية العامة العراقية تعتمد وبشكل كبير في تغطية نفقاتها على الايرادات النفطية .

- وفي ما يخص السنوات (٢٠١٠ ،٢٠١١، ٢٠١٢) حيث بلغ اجمالي الايرادات العامة و على التوالي(٦٣٣٢٤٩٦٣)(٩٢٦٧١٣٧١)(١٠٩٦٠٧١٤٨) مليون دينار وكانت الايرادات

النفطية لتلك السنوات وعلى التوالي (٦٢٥٩٤١٦٨) و(٩٠٣٠٦١٧٦) و(١٠٦١٣٢٦١٦) مليون دينار وكانت نسبة الايرادات النفطية من اجمالي الايرادات العامة وعلى التوالي(٩٦.٨٤%) و(٩٧.٤٤%) و(٩٦.٨٣%) و كانت نسبة النمو السنوية لتلك السنوات وعلى التوالي(٢٤.٨%) و(٤٤.٢٧%) و(١٧.٥%) وكما مبين لقد عادت الايرادات النفطية للصعود بعد ان كانت منخفض في سنة (٢٠٠٩) ويعود ذلك الارتفاع الى ارتفاع اسعار النفط الخام في السوق النفطية في تلك السنوات مما انعكست هذا الارتفاع الى زيادة الايرادات النفطية وهذا بدورة ادى الى زيادة اجمالي الايرادات و كما هو معلوم ان الايرادات النفطية تشكل النسبة الاكبر من اجمالي الايرادات العامة .

- بعد عام (٢٠١٤) وبسبب دخول داعش بعض الاراضي العراقية وتردي الاوضاع الامنية ادى الى انخفاض الايرادات اذ توقف بعض انتاج النفط في العراق وبالإضافة الى هبوط اسعار النفط حيث بلغ اجمالي الايرادات (٩٩٤٠٢١٩٩.٦) وبلغت نسبة الايرادات النفطية من اجمالي الايرادات (٩٨١٤٥٦٧٨) مليون دينار حيث كانت نسبتها(٩٦.٧٣ %) و بمعدل نمو سالب قدره (٢.٩%) .

- وفي ما يخص السنتين (٢٠١٥، ٢٠١٦) استمر الانخفاض في اجمالي الايرادات العامة ليصل و على التوالي (٦٨١٧٦٦٠٦.٨)(٥٦٦٩٧٦٧٢.٤) مليون دينار وكانت نسبة الايرادات النفطية من اجمالي الايرادات و على التوالي(٦٥٨٧٦٤٥٦) و(٥٦٤٢٣٢٣٦) مليون دينار وبنسبة مساهمة وعلى التوالي (٩٦.٦٢ %) و(٩٣.٦٢ %) وبمعدل نمو سنوي سالب لكلا السنتين (٣٢.٩%)و(١٤.٣ %) و يعود سبب هذا الانخفاض في الايرادات الى انخفاض اسعار النفط وانخفاض المعروض النفطي العالمي و ايضا تأثير الاوضاع الامنية الصعبة التي مرة على البلاد في تلك السنتين وما قبلها مما انعكس هذا الى انخفاض اجمالي الايرادات العامة في الموازنة .

- وفي سنة (٢٠١٧)عاودت الايرادات العامة بالارتفاع حيث بلغ حجم الايرادات (٧٧٣٣٥٩٥٥) وكان الايرادات النفطية من الايرادات العامـــة (٦٥٠٧١٩٠٠) مليون دينار وكانت نسبتها من الايرادات العامة (٨٤.١٤%) و بمعدل نمو(١٥.٣%) والسبب في ذلك الارتفاع هو ارتفاع اسعار النفط العالمية مما انعكس الى زيادة في اجمالي الايرادات .

- وفي سنة (٢٠١٨)انخفضت الايرادات العامة حيث بلغ اجمالي الايرادات(٦٠١٧٧١١٣) و كانت تمثل الايرادات النفطية(٥٨٧٥٦٨٤٣) مليون دينار وكانت نسبتها من الايرادات العامة (٩٧.٦٣%) وبمعدل نمو سالب(٩.٧) بسبب هبوط اسعار النفط في السوق العالمي.

ويتضح من بيانات الجدول(٣) والنسب الواردة فيهما ان هناك علاقة طردية بين الايرادات العامة و الايرادات النفطية و ان سبب الاختلال و التذبذب بالإيرادات العامة لان الاسعار تتحدد عالميا ،حيث ترتفع الايرادات بارتفاع اسعار النفط و تنخفض بانخفاضه .

ثانيا :- تحليل الايرادات الضريبية للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨)

تعد الضرائب احد اهم مصادر التمويل لخزينة الدول حيث تحتل الضرائب حالياً مكانة مهمة وتكون الضرائب من الادوات الفاعلة لتوجيهَ موارد البلد الاقتصادية ،حيث تستطيع الدولة عن طريقها تنشيط الاستثمار في قطاع محدد دون غيره من القطاعات ، ويمكن تعريف الضرائب على انها مبلغ نقدي تقتطعه الحكومة او من ينوب عنها من الافراد والاشخاص من غير ان يكون مقابل لها وتفرضه الحكومة وفقا لقدرة المكلف وبصورة اموال وبشكل نهائي معنى ذلك لا يمكن للمكلف بها ارجاعها او المطالبة بها ، وتستقطع بشكل اجباري بهدف تمويل النفقات العامة للحكومة كتمويل المشاريع الاستهلاكية والاستثمارية وانشاء البنى التحتية وتمويل الخطط التي تسعى الحكومة فيها لمعالجة جميع المشاكل التي تواجه الحكومة مثل البطالة والفقر وتغطية العجز في ميزان المدفوعات و لتغطية هذا العجز تلجا الحكومة الى فرض الضرائب من اجل تغطية العجز .[1]

وعليه تكون ايرادات الضرائب في العراق والكثير من الدول الريعية حيث تكون نسبة مساهمة الايرادات الضريبية في تمويل الموازنة ضئيلة جدا مقارنتا مع الايرادات النفطية حيث ان مساهمة الايرادات الضريبية تكون متدنية و متواضعة و على مر السنوات وعلى الرغم من ان الايرادات الضريبية ازدادت في الآونة الاخيرة الا انها لم تصل الى مستوى الايرادات

([1]) بن سنوسي ليلى و جديد مسعود، الضرائب و اثرها على التنمية الاقتصادية دراسة حالة بمفتشية الضرائب بالبويرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة، الليسانس في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي العقيد اكلي محند او لحاح البويرة، الجزائر،٢٠١١، ص٣.

النفطية.[١] ومن خلال بيانات الجدول (٢) يمكن تحليل الايرادات الضريبية للمدة(٢٠٠٣ – ٢٠١٨) اذ يلاحظ :-

- ان اجمالي الايرادات العامة لعام (٢٠٠٣) بلغت (٥٠٦٥٧٥٨) وكان حجم الايرادات الضريبية من اجمالي الايرادات العامة (٢٨٦٩٥) مليون دينار كانت نسبة الايرادات الضريبية (٠.٥٦%) حيث اتسمت الايرادات الضريبية و ذلك نتيجة استخدام الطرق الكلاسيكية في تقدير الضرائب ادى ذلك الى انخفاض معدلات الضرائب بالإضافة الى تدهور الوضع وتعطيل المؤسسات عن العمل وهذه الاسباب جميعها اوجدت فارقاً بين الايرادات النفطية والايرادات الضريبية مما جعلة مساهمة الايرادات الضريبية في الايرادات العامة ضئيلة مقارناً مع غيرها من الايرادات .

- وفي ما يخص سنة (٢٠٠٤) ارتفع حجم الايرادات الضريبية ليبلغ (١٥٤٩٢٧) مليون دينار وبنسبة مساهمه منخفضة عن السنة التي قبلها في اجمالي الايرادات العامة بلغت (٠.٤٥%) وبمعل نمو سنوي (٤٣٩.٩%) وهذا سببه اعتماد الموازنة العراقية على الايرادات النفطية اكثر من غيرها من الايرادات .

(١) توفيق صبري المراياتي ،دور السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار في المستو العام للاسعار في العراق ،بحث منشور في مجلة الخليج العربي ، المجلد ٣٦، ع ١ – ٢ ،٢٠٠٨ ،ص ٦٠ .

جدول (٢) الايرادات الضريبية ونسبتها من الايرادات العامة و نسبة نموها للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨) مليون دينار

السنة	الايرادات العامة	الايرادات الضريبية	نسبة الايرادات الضريبية من الايرادات العامة %	النمو السنوية للإيرادات الضريبية %
2003	5065758	28695	0.57	---
2004	32982739.3	154927	0.47	439.91
2005	40502890.1	467838	1.16	201.97
2006	49055545.3	589651	1.20	26.04
2007	54599451.2	1101497	2.02	86.80
2008	80252181.7	1023750	1.28	-7.06
2009	58232049	1855594	3.19	81.25
2010	63324963	1883080	2.97	1.48
2011	92671371	1408000	1.52	-25.23
2012	109607148.2	2633400	2.40	87.03
2013	103377909.8	2877000	2.78	9.25
2014	99402199.6	3120600	3.14	8.47
2015	68176606.8	1723688	2.53	-44.76
2016	57797672.4	3408420	5.90	97.74
2017	77335955	4500671	5.82	32.05
2018	60177113	642221	1.07	-85.73

المصدر:- اعداد الباحث بالاعتماد على :-

العمود (١و٢) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية. نشرات مختلفة .

العمود (١ و٢)وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة. قانون الموازنة العامة للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٨).

العمود (٣ و٤) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٤)

- وفي المدة (٢٠٠٥- ٢٠٠٧)ارتفعت الايرادات الضريبية وبشكل تدريجي حيث بلغت قيمة الايرادات الضريبية من اجمالي الايرادات العامة وعلى التوالي (٤٦٧٨٣٨) (٥٨٩٦٥١)(١١٠١٤٩٧) مليون دينار وبنسبة مساهمة ضئيلة في اجمالي الايرادات العامة مقابل الايرادات النفطية حيث بلغت النسبة و على التوالي (١.١٥%) و(١.٢٠%) و(٢.١%) و بنسبة نمو سنوية متذبذبة

بالانخفاض والارتفاع وعلى التوالي (٢٠١.٩%) و (٢٦.٠٣ %) و (٨٦.٨%) وهذا يعكس في الحقيقة اعتماد العراق على الايرادات النفطية وارتباط الاقتصاد العراقي بالعائدات النفطية بالإضافة الى ما سبق ايضا ضعف الجهاز الضريبي في العراق و خاصاً في تلك السنوات من تدهور اوضاع البلد وضعف مؤسساته الحكومية مما ادى الى صعوبة في جباية الضرائب .

- بعد عام (٢٠٠٧) انخفضت الايرادات الضريبية اذ بلغ حجمها (١٠٢٣٧٥٠) مليون دينار عام ٢٠٠٨ وبنسبة مساهمة في اجمالي الايرادات (١.٢٧ %) وبمعدل نمو سنوي سالب (٧%) ويرجع سبب الانخفاض لكثرة حالات التهرب الضريبي وضعف القانون الضريبي بالعراق .

- واما في ما يخص السنتين (٢٠٠٩ ،٢٠١٠) ازدادت الايرادات الضريبية ليصل حجم الايرادات الضريبية وعلى التوالي (١٨٥٥٥٩٤)(١٨٨٣٠٨٠) مليون دينار و كانت نسبة الايرادات الضريبية من اجمالي الايرادات العامة وعلى التوالي(٣.١٨%)و(٢.٩٧%) وبمعدل نمو للسنتين وعلى التوالي (٨١.٢٥%) و(١.٤٨%) و يعود سبب هذا الارتفاع الضئيل الى الانخفاض الحاصل في العوائد النفطية حيث اقدمت الحكومة الى زيادة الايرادات الضريبية حيث تم في سنة (٢٠٠٩) اجراء تعديلات في قانون الدخل و ادى الى ازدياد اقساط التامين الواردة بقانون خاص بالتنزيلات وهذا التعديل شجع المواطنين المكلفين بالتامين على ارواحهم او على مصادر الدخل الخاضعة للتحاسب الضريبي كذلك اصدار قانون يتضمن فرض الضرائب على شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق حيث تم فرض ضريبة دخل بنسبة (٣٥ %) والعاملين في شركات استخراج و انتاج النفط و الغاز .

- واما في ما يخص المدة (٢٠١٢- ٢٠١٤) استمر خلال تلك السنوات الايرادات الضريبية بالانخفاض حيث بلغ حجم الايرادات وعلى التوالي (٢٦٣٣٤٠٠)(٢٨٧٧٠٠٠) (٣١٢٠٦٠٠) مليون دينار وكانت نسبة مساهمة الارادات الضريبية في اجمالي الايرادات وعلى التوالي (٢.٤٠%) و(٢.٧٨%) و (٣.١٣ %) وبمعدل نمو سنوي ينخفض تدريجيا وعلى التوالي (

٨٧.٠٣ %) و (٩.٢٥ %) و(٨.٤٦ %) ويرجع سبب هذا الانخفاض ضعف في الجباية الضريبية والفساد والتهرب الضريبي .

- في ما يخص السنوات(٢٠١٦ ، ٢٠١٧) حيث سجلت الايرادات الضريبية ارتفاعاً مستمراً في تلك السنتين و على التوالي ليبلغ (٣٤٠٨٤٢٠) و(٤٥٠٠٦٧١) مليون دينار وكانت نسبة مساهمة كل سنة في اجمالي الايرادات العامة وعلى التولي (٥.٨٩%) و(٥.٨١%) وبمعدل نمو سنوي ينخفض تدريجيا و على التوالي(٩٧.٧%) و(٣٢.٠٤ %) ويعود سبب هذا الانخفاض الى اسباب عديدة منها الاوضع العام في العراق وظروف الحرب ضد المجاميع الارهابية والتحديات الامنية ناهيك عن ضعف الادارة الضريبية .

- في عام (٢٠١٨) انخفضت الايرادات الضريبية بشكل كبير لتصل الى (٦٤٢٢٢١) مليون دينار وكانت نسبتها من الايرادات العامة (١.٠٦%) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (٨٥.٧٣%) في الايرادات الضريبية .

ثالثا :- تحليل الايرادات الاخرى للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨)

تعتبر الايرادات الاخرى من الايرادات العامة المهمة التي تعتمد عليها الدولة في تغطية النفقات العامة و تعويض العجز في الميزانية العامة وتتحقق الايرادات الاخرى في ظل أوضاع محددة تمر فيها العديد من البلدان ومصدرها المنح المالية التي تقدمها البلدان والمنظمات العالمية ، والمساعدات الاجتماعية التي تتحقق في بلدان معينة من خلال الايرادات المترتبة عن بيع الموجودات المملوكة للدولة ، وهنالك انواع للإيرادات الاخرى منها ايرادات ممتلكات الدولة (الدومين) والايرادات الادارية وتشتمل على التراخيص والغرامات والاتاوة والرسوم والثمن العام.

وكانت الايرادات الاخرى قبل سنة (٢٠٠٣) واحدة من الايرادات المهمة والتي تتخذها الدولة في رفد الموازنة العامة والمساعدة في سد العجز في الموازنة ومن خلال الجدول (٣) يمكن تحليل تطور الايرادات الاخرى للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٨) . اذ يلاحظ ما يأتي :-

جدول (٣) الايرادات الاخرى ونسبتها من الايرادات العامة ونسبة نموها للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨) مليون دينار

السنة	الايرادات العامة	الايرادات الأخرى	نسبة الايرادات الاخرى من الايرادات العامة%	النمو السنوية للإيرادات الاخرى %
2003	5065758	308676	6.09	
2004	32982739	234801.3	0.71	-23.93
2005	40502890	586538.1	1.45	149.80
2006	49055545	1592693.3	3.25	171.54
2007	54599451	1548703.2	2.84	-2.76
2008	80252182	2931404.7	3.65	89.28
2009	58232049	6186243	10.62	111.03
2010	63324963	1152285	1.82	-81.37
2011	92671371	957195	1.03	-16.93
2012	109607148	841132.2	0.77	-12.13
2013	103377910	578080.2	0.56	-31.27
2014	99402200	1864078.4	1.88	222.46
2015	68176607	576462.8	0.85	-69.08
2016	57797672	2033983.6	3.52	252.84
2017	77335955	7763384	10.04	281.68
2018	60177113	778049	1.29	-89.98

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على :-

العمود (١و٢) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية نشرات مختلفة .

العمود (١و٢) وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة قانون الموازنة العامة للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٨) .

العمود (٣ و ٤) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(٥)

- ان الايرادات الاخرى تكون مساهمتها في اجمالي الايرادات العامة ضعيفة جدا مقارناً بينها وبين باقي الإيرادات اذ بلغت الايرادات العامة في عام (٢٠٠٣) (٣٠٨٦٧٦) وكانت

نسبتها من اجمالي الايرادات (٦.١ %) وفي عام (٢٠٠٤) كان حجم الايرادات الاخر (٢٣٤٨٠١.٣) مليون دينار وكانت نسبة مساهمتها في اجمالي الايرادات (٠.٧٣%) وبمعدل نمو سالب (٢٣.٩%) حيث انخفضت نسبتها من الايرادات العامة.

- ارتفعت الايرادات الاخرى في السنتين (٢٠٠٥) و (٢٠٠٦) و على التوالي حيث بلغ حجمها (٥٨٦٥٣٥.١) (١٥٩٢٦٩٣.٣) مليون دينار وكانت وبنسبة مساهمه في اجمالي الايـــرادات وعلى التوالي(١.٤٦ %) و(٣.٢٥ %) وبمعـــدل نمـــو سنـــوي(١٥٠ %) و (١٧١.٥ %) حـــيـــث يـــلاحـــظ فـــي تلك السنـــتـــيـــن ارتـــفـــاع فـــي الايـــرادات الاخرى نتيجة لتشجيع بعض القطاعات الاقتصادية على الانتاج .

- انخفضت الايرادات الاخرى في سنة (٢٠٠٧) لتبلغ من اجمالي الايرادات (١٥٤٨٧٠٣.٢) وبمعدل نمو سالب (٢.٧٦ %) وعادت الى الارتفاع في سنة (٢٠٠٨) وسنة (٢٠٠٩) حيث بلغت الايرادات الاخرى وعلى التوالي (٢٩٣١٤٠٤.٧) مليون دينار و ٦١٨٦٢٤٣) كانت نسبتها من اجمالي الايرادات وعلى التوالي (١.٦٦%) و (١٠.٦٤%) وبمعدل نمو سنوي مرتفع قدرة و على التوالي (٨٩.٢٨) و(١١١.٠٣%) .

- انخفضت الايرادات الاخرى وبشكل مستمر خلال المدة (٢٠١٠- ٢٠١٣) حيث كان حجم الايرادات الاخرى على التوالي (١١٥٢٢٨٥) (٩٥٧١٩٥) (٨٤١١٣٢.٢) (٥٧٨٠٨٠.٢) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب و على التوالي (٩٨.١٣ % و١٧ %) و(١٢.١٢ %) و (٣١.٢٧%) ويعود سبب هذا الانخفاض الى ضعف اهتمام الدولة العراقية الايرادات الاخرى واعتمادها على الايرادات النفطية والضريبية.

- وفي ما يخص سنة (٢٠١٤) حيث عادت الايرادات الاخرى الى الارتفاع حيث بلغ حجم الايرادات الاخرى (١٨٦٤٠٧٨.٤) مليون دينار من اجمالي الايرادات العامة و بنسبة مساهمة ضئيلة بلغت (٠.١٤%) وبمعدل نمو سنوي مرتفع عن السنوات التي قبلها قدرة (٢٢٢.٤٦ %) ويرجع سبب هذا الارتفاع الى الانخفاض الحاصل في العوائد النفطية والازمة المالية التي مرت على العراق بسبب الحرب ضد الارهاب وما صاحب ذلك من زيادة في النفقات الحربية .

- وفي سنة (٢٠١٥) انخفضت الايرادات الاخرى حيث بلغت (٥٧٦٤٦٢.٨) مليون دينار وكانت نسبة مساهمتها في اجمالي الايرادات العامة (٠.٨٦ %) و بمعدل نمو سنوي سالب (٦٩.٠٧ %) وهذا الانخفاض بسبب اوضاع البلد في تلك السنة مثل دخول داعش و نزوح الكثير من سكان المحافظات الغربية .

- ولتعود و ترتفع الايرادات الاخرى في سنتين(٢٠١٦) و(٢٠١٧) حيث بلغت حصيلتها وعلى التوالي (٢٠٣٣٩٨٣.٦) (٧٧٦٣٣٨٤) مليون دينار كانت نسبتها في اجمالي الايرادات العامة و على التوالي (٠.٤٩ %) و (١٠.٠٥ %) وبنسبة نمو سنوي مرتفع وعلى التوالي (٢٥٢.٩ %) و (٢٨١.٦٨ %) وفي سنة (٢٠١٨) انخفضت الايرادات الاخرى لتصل حصيلتها الى (٧٧٨٠٤٩) و كانت نسبة مساهمتها في اجمالي الايرادات العامة (١.٣١ %) و بمعدل نمو سالب (٩٠%) والسبب في ذلك هو الاعتماد على العوائد النفطية والضريبية وعدم تنشيط بقية القطاعات المنتجة كل السياحة و الصناعة والزراعة ودعمها ناهيك عن الفساد الاداري والمالي وسوء ادارة ممتلكات الدولة وقدم القوانين والانظمة المستخدمة في جباية الايرادات الاخرى .

يلاحظ ضعف حصيلة الايرادات الاخرى وانخفاض مساهمتها في اجمالي الايرادات العامة حيث يلاحظ تذبذب مستوياتها خلال مدة البحث ترتفع تارة وتنخفض في اخرى ويعود سبب ذلك الى ضعف دور المؤسسات الانتاجية للقطاع العام ومحدودية الاستقطاع من قبل الجهات الحكومية ، ناهيك عن الفساد الاداري والمالي في ادارة ممتلكات الدولة .

رابعا :-تحليل مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)

يعد GDP من اهم الادوات لتحليل الواقع الاقتصادي لأي دولة لذا يعتمد على حسابات الناتج المحلي الاجمالي من قبل الاقتصاديين في التحليل الاقتصادي وبشكل كبير لكونه احد المقاييس المهمة و الرئيسية في تحديد حجم مستوى الانشطة الاقتصادية ومن خلال الجدول (٤) يمكن تحليل مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي للعراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٨):-

- يتبين ان اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية لسنة ٢٠٠٣ بلغ (٢٩٥٨٥٧٨٨.٦) وكانت مساهمة القطاع الصناعي (٣٠٣٧٢٤.٢) مليون دينار و نسبة مساهمة قليلة بلغت(١.٠٣%)

ويعــود سبب تدني تلك النسبة للأوضاع الامنية و دخول قوات التحالف للعراق و ما صاحبة تلك الفترة من تدهور في اوضاع البلد

- وفي سنة (٢٠٠٤) ارتفع الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ (٥٤٤٣٦٩٢٠.٢٣) و كانت مساهمة القطاع الصناعي (٩٣٧٦٨١.٦) مليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت (١.٧٢%) وبمعدل نمو (٢٠٨.٧٣%) واستمر هذا الانخفاض في نسبة مساهمة قطاع الصناعة في اجمالي الناتج بسبب الاوضاع التي مر بها بعد عام ٢٠٠٣ والاعتماد على القطاع النفطي بشكل كبير.

- اما في السنوات (٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨) حيث استمره الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي حيث بــلغ اجمالي الناتــج المحــلي الاجمــالي على التــوالي (٧٤٨٧٢١١٩.٦) (٩٧٥٤٠٣٧٨.٩)(١١٣٧٧٩١٤٣.٦) (١٦١٠٨٧٧٥٧.٤) مليون دينار اذ كانت مساهمة القطاع الصناعي في تلك السنوات و بارتفاع تدريجي وعلى التوالي(٩٧١٠٣١.٣) و(١٤٧٣٢١٨.٣) و(١٨١٧٩١٣.٨) مليون دينار و(٢٦٤٤١٧٣) مليون دينار اذ كانت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تلك السنوات متدنية وبشكل متذبذب تارة ترتفع واخرى تنخفض وعلى التوالي (١.٣٠%) و(١.٥١%) و(٠.١٦%) و (١.٦٤%) بمعدل نمو مرتفع و على التوالي (٣.٥٦%) و (٥١.٧٢%) و (٢٣.٤٠%) و (٤٥.٤٥%) يرجع سبب الانخفاض في مساهمة القطاع الصناعي للأوضاع التي مرت بالبلد والتوقف الكامل للمنشآت الصناعية العراقية في تلك الفترة وكانت اوضاعا صعبة من الناحية الامنية اثرة على الاقتصاد العراقي والذي اثرة بدورة على انخفاض مساهمة الاستثمار المحلي والاجنبي في قطاع الصناعة .

- وفي سنة (٢٠٠٩) انخفض الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ (١٣٥٠٤٣٥٠١.٩) وكانت مساهمة القطاع الصناعي (٣٤١١٢٩١.٩) اذ ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي لتصل الى (٢.٥٣%) و بمعدل نمو منخفض عن السنة التي قبلها حيث بلغ (٢٩.٠١%) سبب هذا الانخفاض الى الازمة المالية العالمية و تأثيرها على اسعار النفط .

- وعاد الى الارتفاع حجم الناتج المحلي الاجمالي في سنة (٢٠١٠ ليبلغ (١٦٣١٠٤٧٣٩) وفي نفس السنه انخفضت مساهمة القطاع الصناعي (٤٣٤٣٦٣٣.٩٠) مليون دينار و كانت نسبة مساهمة القطاع الصناعي (٢.٦٦%) وبنسبة نمو بلغت (٢٧.٣٣ %) حيث ما تزال مساهمة القطاع الصناعي متدنية الى حد كبير .

- وكذلك الحال بالسنوات (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣) حيث كان الناتج على التوالي (٢٢٤٧٥٠٥٩٥.٦)(٢٦٢٦٤٦٥١٧.٧) (٢٧٨٩٩٨٦١٢.١) مليون دينار وكان حجم مساهمة القطاع الصناعي وعلى التوالي (٦١٣٢٧٦٠.٨) (٦٩١٩٤٤٩.٢) (٦٤٠٢٢٥١.٣) مليون دينار و بنسبة مساهمة و على التوالي (٢.٧ %) و (٢.٦٣ %) و (٢.٢٩ %) و بنسبـــة نمو سنوي و على التـــوالي (٤١.١٩%) و (١٢.٨٣%) و في عام ٢٠١٣ كان معدل نمو سالب (٧.٤٧%) و يتبين من تلك السنوات تذبذب مساهمة القطاع الصناعي حيث ارتفع في سنة (٢٠١١ ، ٢٠١٢) و انخفضت في السنة اللاحقة (٢٠١٣) يلاحظ تدني نسبة مساهمة القطاع و يجب القضاء على معوقات القطاع ولأهمية دور القطاع في توفير الأساسات المالية لتنشيط الاقتصاد العراقي والعمل على جذب الاستثمارات الخارجية فضلا عن تنشيط دور القطاع الخاص لتدعيم عملية التنمية في الاقتصاد العراقي . [١]

- ولم يختلف الحال بالنسبة للســـنوات (٢٠١٤ ، ٢٠١٥) حيث انخفض الناتج الاجمالي في تلك السنتين وعلى التوالي (٢٦٨٦٤٩٦٦٠.١) (١٩٤٦٨٠٩٧١.٨) مليون دينار حيث يعود سبب انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الى الاوضاع التي مرت بالعراق من دخول المجاميع الارهابية الى بعض المحافظات مما ادي الى توقف المنشاة الصناعية و الذي بدوره ادى الى انخفاض مساهمة القطاع الصناعي وعلى التوالي (٦٧٠٨٠٩٩.٩) (٣٩١٥٧٧٠.٤) مليون دينار و كانت نسبـــة مساهمة القطـــاع و للسنتين وعلى التوالـــي (٢.٥٠%) و (٢.٠١%) و بمعدل نمو ســـنـــوي لسنـــة ٢٠١٤ (٤.٧٨%) و سالب لسنـــة ٢٠١٥ (٤١.٦٣%) و كل هذا بسبب الاوضاع التي مرت بالعراق في تلك السنتين .

---

(١) البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء و الابحاث ، التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لسنة ٢٠١١ ، ص ١٤

- وفي ما يخص (٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨) حيث بلغGDP وبارتفاع تدريجي وعلى التوالي (١٩٨٧٧٤٣٦٩.٤) و (٢٢٨٦٩٢٩٨٩.٢) و (٢٥٧٨٩٩١٢٢.٩) مليون دينار وكانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي على التوالي(٤١٥٥٦٣٢.٦) و(٥٨٨٩٤٩٥.١) و(٥٦٧٣٧٨٠.٧٠٤) مليون دينار وبنسبة مساهمة على التوالي (٢.٠٩%) و (٢.٥٨%) و(٢.٢%) وبمعدل نمو وعلى التوالي (٦.١٣%) و(٤١.٧٢%) و (٣.٦٦%) يلاحظ من السنوات السابقة ارتفاع الناتج المحلي بشكل تدريجي وتذبذب مساهمة القطاع فيرتفع في سنة وينخفض في اخرى .

جدول (٤) مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق (٢٠٠٣ – ٢٠١٨) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	القطاع الصناعي	نسبة القطاع الصناعي من GDP%	النمو السنوي للقطاع الصناعي %
2003	29585788.6	303724.2	1.03	
2004	54436920.23	937681.6	1.72	208.73
2005	74872119.6	971031.3	1.30	3.56
2006	97540378.9	1473218.3	1.51	51.72
2007	113779143.6	1817913.8	1.60	23.40
2008	161087757.4	2644173	1.64	45.45
2009	135043501.9	3411291.9	2.53	29.01
2010	163104739	4343633.9	2.66	27.33
2011	224750595.6	6132760.8	2.73	41.19
2012	262646517.7	6919449.2	2.63	12.83
2013	278998612.1	6402251.3	2.29	-7.47
2014	268649660.1	6708099.9	2.50	4.78
2015	194680971.8	3915770.4	2.01	-41.63
2016	198774369.4	4155632.6	2.09	6.13
2017	228692989.2	5889495.1	2.58	41.72
2018	257899122.9	5673780.704	2.20	-3.66

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

العمود (١) و (٢) البنك المركزي العراقي ، تقارير اقتصادية لسنوات متفرقة .

العمود (٣) و (٤) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول .

المبحث الثالث :- توصيف واختبار متغيرات النموذج القياسي

اولا :- توصيف الأنموذج :-

تعد عملية توصيف النموذج القياسي اول مرحلة في مراحل تقدير النماذج وهي تعني تحديد المتغير التابع والمتغير او المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع وبناء توصيف علاقة حقيقي بين المتغيرات حسب منطق النظرية الاقتصادية ومن خلال الاعتماد على الجانب التحليلي والكتب والمصادر المتعلقة بالموضوع للبحث ويمكن تحديد بيانات النموذج القياسي من خلال الجدول (٥) .

ويمكن تفسير المتغيرات المعتمدة في النموذج القياسي :

١- المتغير المعتمد (التابع) (Y) :- الانتاج الصناعي في العراق (مليون دينار)

٢ -المتغير المستقل(X١): الايرادات العامة (مليون دينار)

جدول (٥) متغيرات الأنموذج القياسي للمدة (٢٠٠٣– ٢٠١٨)

السنة	Y	X1
2003	303724.2	5065758
2004	937681.6	32982739.3
2005	971031.3	40502890.1
2006	1473218.3	49055545.3
2007	1817913.8	54599451.2
2008	2644173	80252181.7
2009	3411291.9	58232049
2010	3678714.6	63324963
2011	6132760.8	92671371
2012	6919449.2	109607148.2
2013	6286042.4	103377909.8
2014	4930068.2	99402199.6
2015	3915770.4	68176606.8
2016	4155632.6	57797672.4
2017	6937474	77335955
2018	6410012	60177113

المصدر بالاعتماد على جدول (١) و (٤) و (٧) و (٨)

ثانياً :- مراحل تقدير نموذج (Box - Jenkins) :-

- **مرحلة الاختبار .**

- **المتغير التابع (Y) الانتاج الصناعي في العراقي:-** تم رسم سلسلة المتغير التابع (Y) الانتاج الصناعي من خلال الشكل (١) وتبين أنها غير مستقرة وذلك لان هناك اتجاه عام تصاعدي عبر الزمن .

شكل (١) رسم المتغير (Y) عند المستوى الأصلي

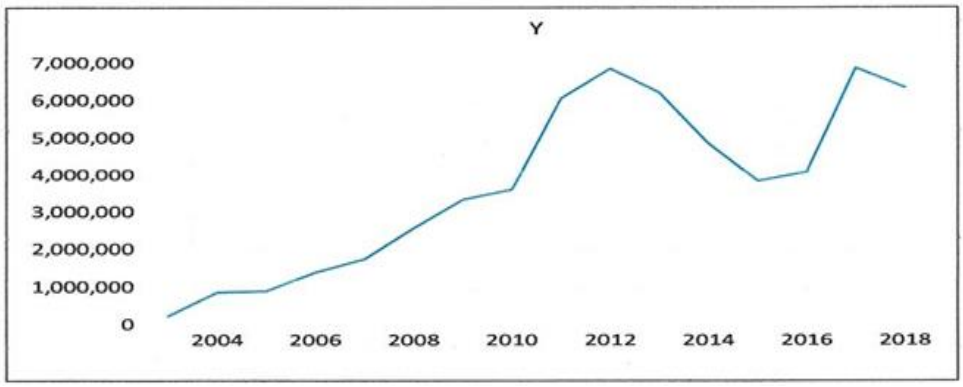

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews١٢)

ولغرض التأكد من عدم استقراريه السلسلة الزمنية نقوم باختبار جذر الوحدة (Dickey-Fuller test) اذ يتضح من خلال مقارنة (t) الجدولية والبالغة (١.٢٦٤٨٠٠-) بانها اصغر من (٣.٠٨١٠٠٢-) المحتسبة تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) كذلك بلغت قيمة (p-value) (٠.٦١٦٦) اكبر من (٠.٠٥) وهذا يعني أننا نقبل فرضية العدم الذي ينص على وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية أي أنها غير مستقرة كما هو موضح في الجدول (٦) .

جدول (٦) اختبار (ديكي–فوللر) المتغير (Y) الأصلي

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.264800	0.6166
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

المصدر :– من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews١٢)

وتم اختبار (KPSS) إذ يلاحظ من خلال الجدول (٧) أن قيمة إحصائية اختبار (KPSS) بلغت (٠.٥٣٧٧٩٥) اكبر من القيمة الحرجة (Kwiatkowski) عند مستوى معنوية (٥٪) والبالغة (٠.٤٦٣٠٠٠) هذا يعني أننا نقبل الفرض البديل الذي يقرر وجود جذر وحدة أي أن السلسلة غير مستقرة

جدول (٧) اختبار (KPPS) للمتغير (Y) الاصلي

Null Hypothesis: Y is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.537795
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

المصدر :– من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج(Eviews١٢)

- **المتغير المستقل (X١) الايرادات العامة :-** تم رسم سلسلة المتغير المستقل (X١) الايرادات العامة من خلال الشكل (٢) وتبين أنها غير مستقرة وذلك لأنه هناك اتجاه تصاعدي لغاية عام ٢٠١٣ وبعدها انخفضت نسبة الايرادات العامة .

شكل (٢) رسم المتغير (X١) عند المستوى الأصلي

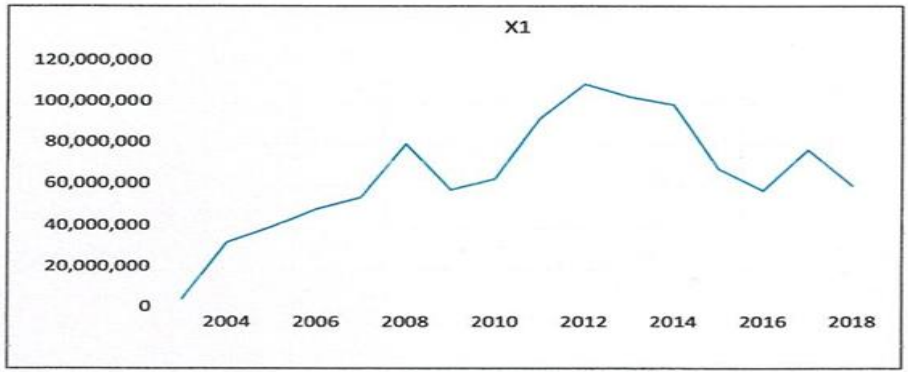

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews١٢)

لغرض التأكد من عدم استقراريه السلسلة الزمنية نقوم باختبار جذر الوحدة (Dickey-Fuller) اذ يتضح من خلال مقارنة (t) الجدولية والبالغة (-٢.٦١٢٣٠٦) بانها اصغر من (-٣.٠٨١٠٠٢) المحتسبة تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) كذلك بلغت قيمة (p-value) (٠.١١٢٢) اكبر من (٠.٠٥) وهذا يعني أننا نقبل الفرض العدم الذي ينص على وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية أي أنها غير مستقرة كما هو موضح في الجدول (٨) .

جدول (١٨) اختبار (ديكي-فوللر) المتغير (X١) الأصلي

Null Hypothesis: X1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.612306	0.1122
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews١٢)

كما تم اختبار (KPSS) إذ يتبين من خلال الجدول (٩) أن قيمة إحصائية اختبار (KPSS) بلغت (٠.٤٧٦٤٧٩) اكبر من القيمة الحرجة (Kwiatkowski) عند مستوى معنوية (٥٪) والبالغة (٠.٤٦٣٠٠٠) هذا يعني أننا نقبل الفرض البديل الذي يقرر وجود جذر وحدة أي أن السلسلة غير مستقرة .

جدول (٩) اختبار (KPPS) للمتغير (X١) الاصلي

Null Hypothesis: X1 is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.476479
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج(Eviews١٢)

ثالثا :- استقراريه النموذج

ومن اجل تقدير النموذج بشكل دقيق لابد من اجراء استقرارية السلال الزمنية عن طريق اخذ الفروق وكما يأتي :-

- **المتغير التابع (Y) الانتاج الصناعي في العراق:-** تم رسم سلسلة المتغير التابع (Y) الانتاج الصناعي من خلال الشكل (٣) وتبين أنها مستقرة عند الفرق الثاني وذلك لأنها تدور حول متوسطها .

شكل (٣) رسم المتغير (Y) عند الفرق الثاني

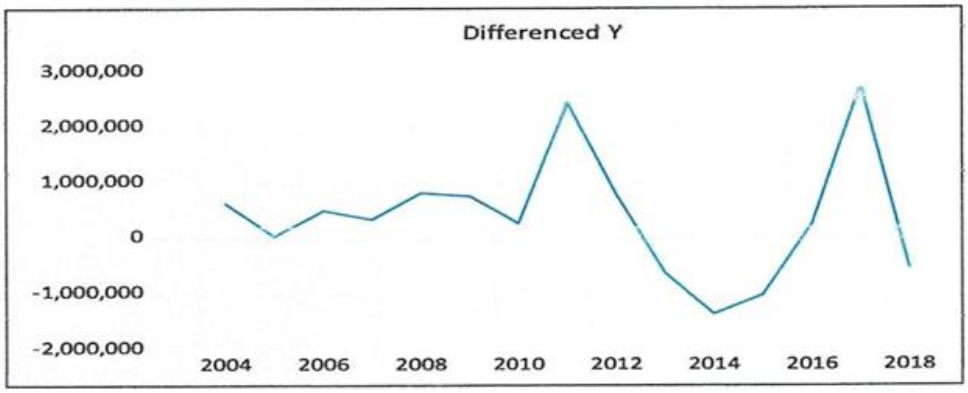

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews١٢)

ومن اجل التأكد من عدم استقراريه السلسلة الزمنية نقوم باختبار جذر الوحدة (ADF) يتضح من خلال مقارنة (t) الجدولية والبالغة (٣.٧٣٠٠٩٨-) بانها اكبر من (٣.١١٩٩١٠-) المحتسبة تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) كذلك بلغت قيمة (p-value) (٠.٠١٧٦) اصغر من (٠.٠٥) وهذا يعني أننا نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية أي أنها مستقرة كما هو موضح في الجدول (١٠) .

جدول (١٠) اختبار (ديكي-فوللر) المتغير (Y) عند الفرق الثاني

Null Hypothesis: D(Y,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.730098	0.0176
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews١٢)

كما تم اختبار (KPSS) من خلال الجدول (١١) إذ يلاحظ أن قيمة إحصائية اختبار (KPSS) بلغت (٠.٣٦١٩٩٥) اصغر من القيمة الحرجة (Kwiatkowski) عند مستوى معنوية (٥٪) والبالغة (٠.٤٦٣٠٠٠) لذا نقبل الفرض العدم الذي ينص على عدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة مستقرة .

جدول (١١) اختبار (KPPS) للمتغير (Y) عند الفرق الثاني

Null Hypothesis: D(Y,2) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.361995
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج(Eviews١٢)

- **المتغير المستقل (x١) الايرادات العامة :-** تم رسم سلسلة المتغير المستقل (x١) الايرادات العامة من خلال الشكل (٤) وتبين أنها مستقرة عند الفرق الاول وذلك لان تدور حول متوسطها عبر الزمن

شكل (٤ رسم المتغير (X١) عند الفرق الاول

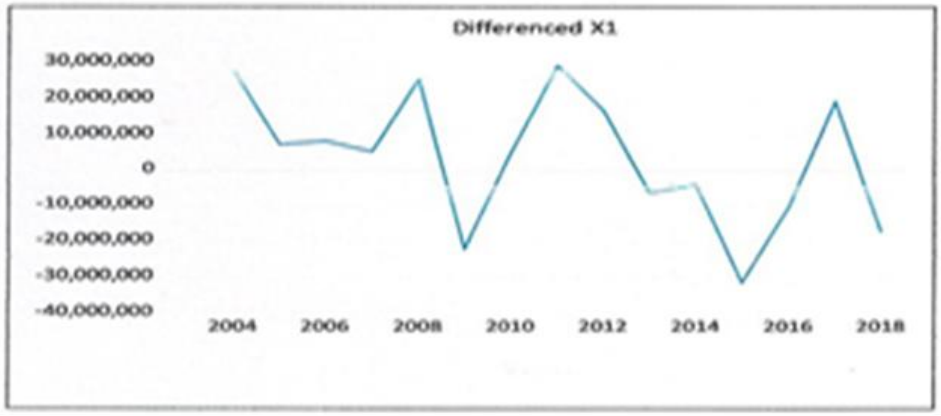

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews١٢)

ولغرض التأكد من عدم استقراريه السلسلة الزمنية نقوم باختبار جذر الوحدة (ADF) يتضح من خلال مقارنة (t) الجدولية والبالغة (-٣.٤٣٣٩٨١) بانها اكبر من (-٣.٠٩٨٨٩٦) المحتسبة تحت مستوى معنوية (٠.٠٥) كذلك بلغت قيمة (p-value) (٠.٠٢٧٨) اصغر من (٠.٠٥) وهذا يعني أننا نقبل الفرض البديل الذ ينص على عدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية أي أنها مستقرة كما هو موضح في الجدول (١٢) .

جدول (١٢) اختبار (ديكي-فوللر) المتغير (X١) عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(X1) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.433981	0.0278
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews١٢)

كما تم اختبار (KPSS) من خلال الجدول (١٣) إذ يلاحظ أن قيمة إحصائية اختبار (KPSS) بلغت (٠.٣٣٥٧٣٧) اصغر من القيمة الحرجة (Kwiatkowski) عند مستوى معنوية (٥٪) والبالغة (٠.٤٦٣٠٠٠) هذا يعني أننا نقبل الفرض العدم الذي ينص على عدم وجود جذر وحدة أي أن السلسلة مستقرة .

جدول (١٣) اختبار (KPPS) للمتغير (x١) عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(X1) is stationary Exogenous: Constant Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kerne		
		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.335737
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج(Eviews١٢)

رابعا : مرحلة تحديد وتقدير النموذج القياسي

١- مرحلة تحديد النموذج :-

يقصد بمرحلة تحديد النموذج هو التعرف على قيمة (p,q) لنماذج (Arima) وذلك من خلال اختبا (Arma) كما يأتي :-

المتغير المستقل (x١) الايرادات العامة :-

تم اختبار دالّة الارتباط الذاتي الجزئي(ACF) ودالّة الارتباط الذاتي (ACF) وذلك من خلال رسم حدود الثقة لدالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي .

شكل (٥) اختبار (الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي) المتغير (X١) الأصلي

Correlogram of X1

Date: 04/05/21 Time: 07:03
Sample: 2003 2018
Included observations: 16

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.618	0.618	7.3306	0.007
		2	0.369	-0.021	10.127	0.006
		3	0.193	-0.043	10.953	0.012
		4	0.032	-0.106	10.977	0.027
		5	-0.099	-0.104	11.235	0.047
		6	-0.064	0.118	11.355	0.078
		7	-0.255	-0.359	13.432	0.062
		8	-0.417	-0.231	19.699	0.012
		9	-0.390	0.031	25.957	0.002
		10	-0.306	0.024	30.460	0.001
		11	-0.178	0.099	32.287	0.001
		12	-0.007	0.008	32.291	0.001
		13	0.022	-0.092	32.336	0.002
		14	-0.045	-0.120	32.627	0.003
		15	0.030	0.052	32.880	0.005

شكل(٦) اختبار (الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي) المتغير (X١) عند الفرق الاول

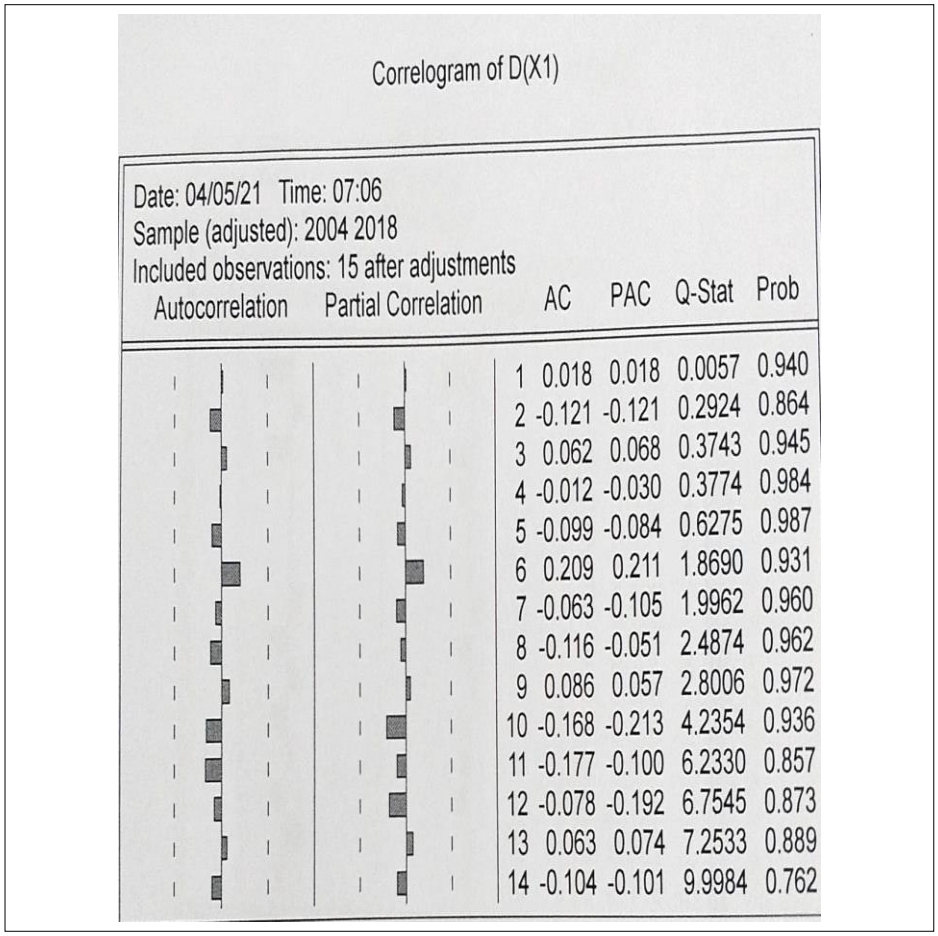

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.018	0.018	0.0057	0.940
2	-0.121	-0.121	0.2924	0.864
3	0.062	0.068	0.3743	0.945
4	-0.012	-0.030	0.3774	0.984
5	-0.099	-0.084	0.6275	0.987
6	0.209	0.211	1.8690	0.931
7	-0.063	-0.105	1.9962	0.960
8	-0.116	-0.051	2.4874	0.962
9	0.086	0.057	2.8006	0.972
10	-0.168	-0.213	4.2354	0.936
11	-0.177	-0.100	6.2330	0.857
12	-0.078	-0.192	6.7545	0.873
13	0.063	0.074	7.2533	0.889
14	-0.104	-0.101	9.9984	0.762

المصدر :- من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews١٢)

ومن اجل تحديد افضل نموذج (Arima) نختار مجموعة من النماذج حسب المعايير الاحصائية كما في الجدول (١٤)